

للإفك

مجلة النكبة التي لم تنته

نحو عودة اللاجئين فلسطينيين

العدد ٦، أيار ٢٠١١

٦٣ عاماً على نكبة الفلسطينيين

ملاحظات من ورشة مركز بديل - زوخروت

حول الأبعاد العملية لعودة اللاجئين

أكرم سلهب

ترجمه عن الانجليزية : مرزوق حلبي

عانى الفلسطينيون على مدار ٦٣ عاماً بشكل مستمر، وبلا انقطاع، من الإبعاد عن وطنهم وأملاكهم، وأجبروا على العيش في المنفى ومخيمات اللاجئين وحتى في جيوتوهات صغيرة داخل إسرائيل. في ضوء هذا الواقع نوّكد على أننا نواصل الحلم بأن نتمكن ذات يوم من انتزاع حقوقنا، والعودة إلى بيوتنا والحصول على تعويض عما فقدناه وعن مأساتنا ومعاناتنا.

لقد تحقق الترحيل الإجباري للفلسطينيين عام ١٩٤٨ والمعروف باسم النكبة أو الكارثة، بواسطة الترحيل القسري للفلسطينيين، وارتكاب المجازر ضدنا والتي هدفت إلى حثّنا على الهروب. أجرت الميليشيات الصهيونية أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني على هجرة بيوتهم واستكملت ذلك دولة إسرائيل لاحقاً. انتشر الفلسطينيون في الأصقاع البعيدة والواسعة في مخيمات اللجوء والدول الأخرى بعيداً عن قراهم وبلداتهم، وعن كروم وبساتين الزيتون في فلسطين التي تشكّل بالنسبة لنا الوطن. وقد تواصلت منذ عملية التطهير العرقي في العام ١٩٤٨ عمليات الترحيل القسري التي قامت بها إسرائيل، من خلال ممارسات متنوعة من إبعاد وتهجير الفلسطينيين من فلسطين التاريخية. لا يحتاج الإسرائيليون اليهود الذين يعيشون في "المدن المختلطة" وباقي المناطق أكثر من أن يلقوا نظرة من نوافذ بيوتهم كي يروا استمرار وتواصل النكبة في أحيائهم، في الطرقات وفي الأحياء الفلسطينية.

تشكل الذكرى السنوية الـ٦٣ للنكبة، بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى القسري، فرصة للتفكير في اليأس اللا - منتهي الذي يعيشونه منذ ترحيلهم من فلسطين. بسبب من التنكر الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين من خلال رفض الاعتراف بحقهم في العودة إلى بيوتهم، فقد ظل اللاجئين الفلسطينيون عُرضة، وبشكل حاد، للاقتلاع المتكرر. واليوم، يعيش الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في ظروف صحية متدنية على الحدود بين سوريا والعراق، أو أنهم عالقون، مرة أخرى على الحدود بين ليبيا ومصر. وظل آلاف الفلسطينيين الآخرين بدون وثائق وأوراق ثبوتية، غير قادرين على العمل أو الدراسة، بينما تم هدم وإزالة مخيمات ومنازل فلسطينيين آخرين من حولها عدة مرات، الأمر الذي جعل أهلها يعيشون من جديد وبشكل متكرر قصص الترحيل والتشريد.

من هنا، فإن حق العودة بالنسبة للفلسطينيين هو أكثر من مجرد تطبيق عملي أو "آلي" للحقوق التي يقرّها القانون الدولي وإنما هو مسألة وضع حدّ للمعاناة التي نواصل عيشها ومقاساتها إلى يومنا هذا. فالمسألة هي إذاً مسألة تحقيق الشعور العميق بالانتماء، بامتلاك بيت (وطن) وبالالتحام مع التاريخ بشكل لا تُفصم عُراه، أو كما صاغ ذلك الشاعر الفلسطيني محمود درويش:

"أحلم بأننا لم نعد أبطالا أو ضحايا، نريد أن نكون بشرا. عندما يصبح الرجل بشرا عاديًا ويمارس نشاطاته العادية، يمكنه عندها أن يحب بلاده أو أن يكرهها، يمكنه أن يهاجر أو يبقى. على أية حال حتى يتحقق ذلك يجب أن تتوفر شروط موضوعية ليست متوفرة في مكانها. فطالما ظل الفرد الفلسطيني محروماً من وطنه، فإنه ملزم أن يظل عبداً لهذا الوطن".

باختصار، لن يتم تحقيق حل عادل بدون إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

اتخذ النضال الفلسطيني على مدار الـ ٢٠ سنة الماضية منعطفاً على طريق المفاوضات ليصل إلى طريق مسدود. لقد فشلت "عملية السلام" بالتعامل مع نظام الاحتلال العنصري الإسرائيلي الكولونيالي - نظام الأبرتهاید - ومع تجاهله لطموحاتنا المشروعة؛ في المقابل، تم تقليص نطاق ومفهوم فكرة السلام النبيلة واختزالها إلى تسمية خاطئة لتكون سلاحا يلوح به القوي ليُسكت ويضطهد الشعب المتطلع إلى الحرية والعدالة. إننا نريد سلاماً حقيقياً يعمل فيه الفلسطينيون والإسرائيليون من أجل إحقاق حقوق الشعوب، وأهمها حق العودة. لهذا السبب يجب أن يكون النقاش حول كيف نعيش معاً متساوين وليس ما إذا كان الفلسطينيون بشراً بما فيه الكفاية ليمنحوا حقوقهم أصلاً.

هذا الموضوع بالذات كان بمثابة القوة المحركة والدافعة لمركز بديل وجمعية "زوخروت" للتعاون سوية لمناقشة الجوانب العملية لعودة اللاجئين. كيف سيعود اللاجئين الفلسطينيون إلى بيتهم (وطنهم) وكيف يمكن فعل ذلك بصورة مُنصفة وفعالة، وبطريقة تحمي كذلك، حقوق المجتمع الذي سيستوعبهم. هذه كلها أسئلة مصيرية علينا أن نطرقها خلال سيرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين.

من وجهة نظر الفلسطينيين، فإن العمل على تطوير "ميكانيزم" لعودة اللاجئين هو جزء من سيرورة الوعي الذاتي التي بدأنا ندرك بموجبها أن التنكر لحقنا في العودة يقودنا (بشكل مفهوم طبعاً) إلى اعتبار حقوقنا "حلماً" علينا أن نعمل حتى على مستوى التفاصيل الصغيرة من أجل تحقيقه. إننا نقدر حقوقنا بشكل عال جداً لأنه تم حرماننا منها لفترة طويلة للغاية، لكننا بحاجة لأن نفكر في آلية يمكننا من خلالها إحقاق هذه الحقوق، أي مجتمع نريد أن نبني بعد عودتنا، وكيف يمكننا أن نجعل حياة منَ يعيشون هنا حياة هنيئة. لتحقيق ذلك نحتاج أن نقبل فكرة أن فلسطين التي سنعود إليها ليست فلسطين ١٩٤٨ المثالية التي عرفناها من الصور المحفوظة، وإنما حقيقة قائمة ومكان حي، بحيث سيكون علينا أن نصالح بين مأساة وجرائم الماضي وبين احتمالات وآمال المستقبل.

إن نتائج مداولاتنا عن كيفية تحقيق عودة اللاجئين لا تساعدنا في شرح وتوضيح نضالنا بقدر كبير من التحديد والعينية، وإنما تجعل من تحصيل حقوقنا أمراً ملموساً مرة أخرى من جديد. إن نظرة إلى هذه المداولات بشأن كيفية مطالبتنا باستعادة المكان الذي أخرج منه الفلسطينيون لفترة طويلة، يرسّخ أركان حلنا من خلال إعطاء صورة واضحة لما نناضل ونقاتل من أجله: مساواة ، عودة، حرية وعدالة، وكيف يمكن لهذه الأفكار النبيلة أن تتحقق عملياً في هذا العالم الشائك التعقيد.

إن العملية التي بدأناها هي شديدة التعقيد، وقليلة هي المشاكل التي تستحق الذكر. لقد كان مركز بديل باعتباره منظمة فلسطينية "تمثل" اللاجئين الفلسطينيين، واعياً دائماً للانتقال بين الحديث عن وبين الحديث من أجل اللاجئين الفلسطينيين الذين كانت بيوتهم وحياتهم وآمالهم مدار المناقشة في ورشاتنا. مُمكن إيجاد الحلول الدائمة فقط من خلال إشراك اللاجئين الفلسطينيين في وضع الآليات التي من خلالها يمكن تسهيل الحل، ونتيجة لذلك، أن يختاروا أي حل لمشكلة النزوح والاقبتلاع هو الأنسب لهم ولعائلاتهم. وعليه، وبالنظر إلى تاريخ محاولات إسرائيل والأمم المتحدة، والمحاولات العربية لفرض حل يتناقض مع رغبة اللاجئين الفلسطينيين ويأتي رغماً عنهم، فإننا نوّكد على أن المداولات التي جرت في ورشات العمل التي أقمناها لم تهدف لأكثر من طرح وعرض تأملاتنا واقتراحاتنا الشخصية. يمكن لجوهر هذا المشروع أن يكون شرعياً فقط في حالة طرح هذا المشروع ومناقشته بين اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم.

زيادة على ذلك فإن العمل مع إسرائيليين هو أمر حساس بسبب الطريقة التي تم فيها التعامل والتعاون مع الإسرائيليين في السنوات الأخيرة. فمنذ بدء "مسيرة السلام" تمحور غالبية العمل الذي تم بين الإسرائيليين وبين الفلسطينيين، حول تعريف التطبيق. وتحديدًا فإن المشاركة في مشاريع ومبادرات أو نشاطات هدفت إلى الجمع بين فلسطينيين و/أو عرب مع إسرائيليين، لم تكن معدّة تحديداً لمقاومة الاحتلال أو تعريضه مع كافة أشكال التمييز والقمع الذي مورس ضد الشعب الفلسطيني. أدى ذلك بكثير من الفلسطينيين إلى النظر بمنظور سلبي لكل مشروع حمل على مركبه الجمع بين فلسطينيين وإسرائيليين. وكان السبب في ذلك أنه تم إغفال حقيقة التنكر الإسرائيلي للحقوق الفلسطينية. وقد تلافينا مثل هذه الانتقادات بوضوح عبر التركيز على جهودنا المشتركة في تحقيق الحقوق المعترف بها عالمياً وليس على تجميل إنكار الجانب الإسرائيلي المتواصل لها.

على الرغم من ذلك، فقد طفت الاختلافات داخل المجموعة على السطح. مثال على ذلك هو مسألة ما إذا كان يجب توظيف عودة اللاجئين كفرصة للدخول في قضايا أخرى مثل غياب العدل الاجتماعي، وتحديدًا،

ما إذا كان يجب توزيع الممتلكات بشكل منصف، أم أنه يجب إعادتها إلى أصحابها الأصليين مباشرة. بالنسبة لكثير من المشاركين الفلسطينيين، فإن الانحراف عن الإطار المعياري للعمل حول الحقوق يقوّض أسس قوة حجتنا وكل المبدأ الذي بنيت عليه، مما يشكل سابقة خطيرة. ورغم أن درجة ما من الإجماع قد تم التوصل إليها في نهاية المطاف حول هذه المسألة، إلا أن عدم الاتفاق (والذي تساقب بصورة هامة مع خطوط أيديولوجية وقومية) قد أبرز نقطة احتكاك ربما تطفو إلى السطح مجدداً في المناقشات اللاحقة، ولذلك وضحت، أيضاً، الحاجة إلى تحديد مسبق لنقاط انطلاق مشتركة للنقاش.

على الرغم من هذه المشاكل، فإن نجاح المشروع لغاية الآن، وحماس المشاركين به هما أمران مشجعان للغاية. لقد بدأنا خلال ورشة العمل التي تمت مع جمعية "زوخروت" في التصور بشكل جماعي عمق العالم الحقيقي مدفوعين ومُلهَمين من الفهم العميق لتاريخه وعبره. إن رؤيانا، على أية حال، تبدو حساسة ومثالية في مواجهة الرفض الإسرائيلي المتعنّت للسماح للاجئين بالعودة إلى بيوتهم ودفع التعويضات للضحايا الفلسطينيين، وبالتالي فإنه يذكرنا بأن الطريق الوحيد لضمان قيام إسرائيل بحماية وضمان حقوق الفلسطينيين بحق تقرير المصير، والسيادة والعودة هي بممارسة الضغوط على دولة إسرائيل للقيام بذلك.

لهذا السبب، فإن الجهود الرامية إلى إنتاج وإبداع رؤيا إيجابية حول كيفية ممارسة حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتطبيق هذا الحق، بحاجة إلى تطوير بالتقاطع مع برنامج عملي يهدف إلى إلزام إسرائيل لإنهاء تنكرها الطويل الأمد لحقوق الفلسطينيين. بمقدور الإسرائيليين، أيضاً، أن يساعدوا هذه الجهود عبر دعمهم لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات (BDS) من إسرائيل إلى تخضع للقانون الدولي. والحملة التي أعتُمدت من أجل الحقوق الفلسطينية يجب أن تزرع بذور التضامن والمساواة والعدل بين الإسرائيليين.

أكرم سلهب هو مسؤول الاتصالات في مركز بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم - فلسطين. ومحرر المجلة الفصلية "المجدل" الصادرة باللغة الإنجليزية عن مركز بديل.

سِدق - مجلة النكبة التي لم تنته، العدد ٦، أيار ٢٠١١
نحو عودة لاجئين فلسطينيين

هيئة التحرير: عوفر كهانا، أسنات بار- أور، أيوب أعمر، نورمه موسي، إيتن برونشطين،
تومر جردي، عمر الغباري
المحرر: تومر جردي
تصميم: عوفر كهانا وأسنات بار- أور، فرهسيه
إصدار: جمعية "زوخروت" (ذاكرات)
تحرير لغوي وتنقيح: عمر الغباري
الناشران: فرهسيه، زوخروت